

رسالة
في ردّ الإشكالات على
تحديد الفجر وثبوت الهلال

العلامة المنار

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صلّ على محمّد وآل محمد



رسالة في ردّ الإشكالات على
تحديد الفجر وثبوت الهلال

فهرس المحتويات

٤.....	مقدمة
٥.....	تحديد الفرائض بالعلوم والحسابات الحديثة
٩.....	المعايير الفقهية والعلم الحديث والحس البشري
١٩.....	التكليف بالمعسور واختلاف ثبوت هلال الشهر
٢٥.....	استخدام علم الهيئة القديم في العصر الحديث

مقدمة

أصل هذه الرسالة أسئلة معاصرة تتعلق بموضوع الفرائض ومنها تحديد وقت دخول الفجر الصادق وثبوت هلال شهر رمضان وهلال شوال (العيد)، وهذه المواضيع في الأصل متعلقة ببيان التكليف الشخصي وهذا لا يكون إلا بسؤال مرجع التقليد للمكلف نفسه.

غير أنه من أجل توضيح قضية مهمة نتيجتها اتهام الفقه الشيعي بعدم مسايرة العلم أراد العلامة المنار حفظه الله أن يبين أن هناك اشتباهاً في القضية شاكراً للجميع اغماض نظرهم عن قصوره وقلة باعه في الموضوع وإنما دفعه حماسه وغيرته على ما يعرفه من براءة فقهاءنا من مخالفة العلم الحقيقي، فكانت الاستجابة والتصدي للإجابة على هذه التساؤلات والأطروحات.

ولما كانت الإجابات على قدر كبير من الأهمية، وبتفاصيل مبسطة وعميقة ومهمة بحيث شكّلت مادة علمية ثمينة، تحتوي الرد على أهم ما يُثار في الساحة الآن، كان القرار بخروجها بعنوان رسالة، ليستفيد منها الناس كلّ بحسب باعه وقدرته.

مع العذر على التصرف في بعض نواحيها من أجل التوضيح وتبسيط الصياغة.

المعد

شوال ١٤٣٥ هـ

تحديد الفرائض بالعلوم والحسابات الحديثة

لماذا لا تستثمر الأدوات والحسابات العلمية الحديثة في

تحديد فريضة الفجر بدقة متناهية، سيما وأن المسألة

علمية فمدارها حركة الشمس وهي حركة ثابتة؟

ليست المشكلة في استعمال الحسابات الهندسية الثلاثية الأبعاد فهذه معروفة للمسلمين قبل غيرهم ويعرفها العلماء بدقة إنما المشكلة في نتائج المراقبة ولمعنى الفجر، وهذه المشكلة اجتهدادية من جهة وغير واضحة من جهة ثانية.

ثم إن ميل الأرض عن محورها وهي تدور اهليلجياً وليس دائرة كاملة حيث فيها بعداً أقرب وبعداً أقصى عن الشمس يجعل نتائج المراقبة مختلفة باختلاف خط العرض وأيام السنة وشروط أخرى. ولهذا فإن كل ما نقله الأخوة من ثبات الدرجة هو وهم لا يقول به أهل الاختصاص، وقد سألتني بعض الفلكيين فقلت له بصراحة أن على أهل كل منطقة أن يتأكدوا من الدرجة وحركتها في الشتاء والصيف لمدة لا تقل عن عشر سنوات فأيدني وقال هذه هي الحقيقة وأنه لا يوجد قانون واحد في الموضوع ولكل موقع قانونه الخاص.

أقول، وسبب قولي عشر سنوات مراقبة لأن الأيام التي يمكن فيها ملاحظة الفجر الصادق والكاذب بالعين المجردة هي أيام محدودة وهي أيام المحاق من كل شهر في

ظرف عدم التلوث الضوئي بأضواء المدن وحرائق النفط وعدم الحواجب كالغيوم والدخان وما شابه ذلك. وفي هذا الزمان يصعب جدًا المراقبة إلا في الصحاري والبحار بعيدًا عن أي مدينة بأكثر من ١٠٠ كيلو متر وقيل ١٥٠ كيلو مترًا، وفي العراق لم يشاهد العراقيون المهتمون بالمواقيت الفجر إلا أثناء التعتيم الضوئي في الحرب العراقية الإيرانية، حيث شوهد، وتبين أنّ هناك فروقًا للمشاهدة وللزاوية بين النجف والعمارة والبصرة، وهذا طبيعي بالنسبة للهندسة المجسمة.

فطلب الناس توحيد الزاوية لكل البلدان وما شابه ذلك هو طلب غير واقعي ولا يمكن اعتياده في كثير من البلدان فكلما اتجهنا نحو أحد القطبين كانت الزاوية مختلفة اختلافًا كبيرًا بين الشتاء والصيف ولعل في بعض البلدان في الشتاء تكون زاوية الفجر أكثر من ١٨ وفي الصيف أقل من ١٢ درجة تبعًا لميل الأرض ومواجهتها أو مخالفتها للشمس، بل إن بعض البلدان ليس فيها فجر أصلاً لأنه من المغيّب إلى الشروق هو حالة فجر كما يحصل كلما اقتربنا من القطب.

ولهذا فيجب أن يُعلم بأن هذه التقاويم إنما هي تقريبية وعلى كل أهل بلد أن يصححوا التقويم بموجب معطيات موقعهم. وهذا تكليفهم، فإن أي حاسب فلكي إنما يحسب على أساس الموقع والميل والزاوية والارتفاع والرطوبة والضغط الجوي، وهذه كلها لا توافق الواقع بالدقة المطلوبة، حتى أنني شخصيًا منذ عشرات السنين أنتج تقاويم للمراجع وبعض المؤسسات في العالم الإسلامي ولكنني أصرح بها لا يقبل الشك أن هذه القيم تقريبية وليست دقيقة وعلى أهل كل مدينة أن يتحققوا بأنفسهم، مع أن هناك مشكلة عويصة جدًا وهي مشكلة معايير الرؤية نفسها، فقد شكلت في عدة بلدان

إسلامية لجان مراقبة ودراسة لعشرات السنين وخرجت بنتائج متضاربة فقد قالت لجنة ليبيا بأن الدرجة الحقيقية للفجر هي ١٤ - ١٤,٥ تقريباً وقالت اللجنة السعودية أن الفجر الصادق بين ١٤,٥ و ١٥,٥، وهذه الأرقام بخلاف رأيهم المذهبي تماماً، بينما أقرت اللجنة المصرية نتائج لجنة ١٩٠٣ أن الزاوية هي ١٨ ورفض الأزهر معطيات اللجنة الليبية واللجنة السعودية وقال لا نريد تغيير المعطيات حتى لا يتساءل الناس عن صحة عبادتهم هذه السنين كما صرح الأزهر، وفي العراق تدعي وزارة الأوقاف الصدامية بأن الفجر الصادق يتحقق في الزاوية ١٩ - ١٩,٥ ولهذا فإن أذان أهل السنة في بغداد قبل أذان الشيعة بأكثر من ثلث ساعة وهو في الليل وليس في الفجر قطعاً - لنترك ألاعيب سنة بغداد ونتكلم عن البحوث العلمية - وفي أمريكا قرروا أن الزاوية الحقيقية للفجر هي ١٥ وللعشاء هو ١٨ مع أن معيارهما واحد، وفي إيران أخبرني المشرفون الرسميون عن هيئة المواقيت وهي هيئة علمية ضخمة في بنيتها البشرية ومواردها المخبرية فقالوا أنهم راقبوا في الصحراء وسط إيران لسنين طويلة واستخلصوا نتيجة تقريبية هي أن زاوية الفجر ١٧,٧ - ١٧,٨ درجة، وإشكالي عليهم بأن هذه المنطقة قريبة من خط الإستواء لأنها على خط عرض عشرين تقريباً وهي المنطقة الواقعة بين خطي السرطان والجدي التي تعتبر منطقة خطي عمود الشمس، فلم لم يوزعوا العمل لست مناطق بإختلاف خط العرض والارتفاع والضغط ليتأكدوا، وقد سألتهم عن المناطق الأخرى فقالوا اكتفين بهذا وأجاب أحد الفضلاء فقال أن المعلومات من كل المحافظات جاءت متقاربة وأظن النتائج ليست معيارية وإنما اجتهادية لكل راصد، وكل اللجان البحثية اكتفت بموقع معياري - بالمناسبة فإن لجان العالم الإسلامي أغلبها

اختارت خط العرض المقارب لدرجة عشرين-، والذي أعتقده، أن الخطأ كبير بفرض وجود موقع معياري لاختلاف كل نقطة على الأرض عن أختها نتيجة الموقع والظرف.

فما تراه يا أخي الكريم فيه نظر شديد لا يوافقك عليه علماء الفلك والقضية تختلف تمامًا عن الخسوف والكسوف التي تعتمد حركات ثلاث أجرام سماوية أحدهما مصدر ضوئي والإثنان عاكسان وحاجبان. فهذا يمكن التحكم في حساباته تمامًا ولولا الطوارئ التي تطرأ على حركة الأرض وميلها فإن بالامكان احتساب الخسوف والكسوف لمليون سنة مقبلة ولكن هناك طوارئ تطرأ على الأرض تغير الحسابات كاصطدام النيازك بالأرض أو القمر أو تسارع نشاط الشمس وما شابه ذلك، وأبسط مثال أن زلزال أوكلاهوما يقال أنه أثر على ميل الأرض درجة تقريبًا وهذا يغير الحسابات لمئات السنين المقبلة خصوصًا في الشروق والغروب وبداية النظر لأي ظاهرة فلكية، كما لا يخفى على من يفهم الهندسة المجسمة وحسابات المثلثات الدائرية التي هي عمدة الحسابات الفلكية.

بالمناسبة، فإن الموضوع ليس للتحقيق الفلكي وإنما هو عن سؤال فقهي يتعلق بالأداء مع عدم الالتفات إلى فقد شرط من شروط أداء العبادة غفلةً كالوقت مثلاً. وجوابه فقهي يتبع نظر مرجع التقليد وليس هو للثقافة العامة.

المعايير الفقهية والعلم الحديث والحسّ البشري

لو عايش القوم عن قرب ورأيت وسمعت ماذا أنجزوا وماذا بإمكانهم أن ينجزوا لقلت أن مسألة تعيين الفجر الصادق قضية قد تجاوزوها بمراحل بعيدة جداً فمن من يكتشف مجرات تبعد عنا ملايين السنين الضوئية مع تعيين أحجامها وأقمارها لن يكون عاجزاً عن مسألة هي دون ذلك بكثير. فهل تعتقد حقاً أن العلوم الحديثة لو توفرت لها المعطيات والإحداثيات المطلوبة ستكون عاجزة عن تعيين الفجر الصادق في كل المعمورة؟

لا مشكلة ليست في الحسابات ولا في البرامج ولا في العلم إطلاقاً، وكل شيء في هذا العصر يرتبط بالعلم يمكن أن يوجد له حل ولكن القضية لا ربط لها بأي شكل من أشكال العلوم.

هي قضية تعريف، وقضية حس بشري، وقضية مراقبة، وقضية معايير مختلفة.

وهذه كلها ما قبل العلم فإذا توفرت بشكل موحد يمكن للعلم أن ينجز شيئاً وأن يستغني عن الجهد البشري.

إن المثال لهذا هو الموسيقى وليس المجرات واكتشافها. إن التطور في الصوتيات بلغ مراحل عجيبة غريبة ولكن الإبداع وفق الحس والمعيار والملاءمة النفسية لا يمكن أن نجد له آلات أو معادلات تستغني عن فعل الإنسان. وهذا من البدييات.

أغلب الأخوة في الغرب يعتقدون أن بإمكان العلم أن يحل جميع مشاكل البشر، مع أن الغرب نفسه فاشل في أهم قضية وهي السياسة - وهو يعتمد على أرقى المنجزات العلمية - فهو يقوم بهلاك البشر وتدميره وتحطيم الأمم وهو بنفسه يحسر نفسه ومقامه نتيجة حركاته المستندة لأرقى المنجزات العلمية.

هذه الفكرة أعلاه لا يوافق عليها علماء الغرب أنفسهم، وهي كثيرًا ما ترد على لسان المسلمين هناك وبعض أدعياء الثقافة في العالم الإسلامي لثقتهم بالإنجازات التقنية.

المشكلة أن الأخوة جميعًا ممن ينادي بهذا الكلام لا يعرف أن المشكلة العلمية التي يواجهها الفقيه ليست مشكلة حسابية أو فيزيائية وإنما مشكلة في المعايير الفقهية والإنسانية والحسية. ولهذا فإن الإغراق في هذا التساؤل يعبر نوعًا ما عن السطحية بسبب أن المتسائل يتمنى تطبيق فرع من فروع التقدم العلمي في موضوع هو بعيد تمامًا عن ذلك المجال، كمن يتمنى إنتاج جهاز يبدع موسيقى عشوائية بدون أوليات بأرقى مائة مرة من إنتاج بهوفن وموزارت وباخ و... إلخ. وهذا واضح أنه تمني مجرد لأن الأجهزة مهما عظمت لا يمكنها إنتاج الإبداع من العشوائية، نعم يمكنها التركيب وفق معايير معينة ولكن الابداع الإنساني قد سبق في أجزاء ذلك المركب.

وهذا التنبيه قد قلته اختصارًا في تعقيبي السابق حينما أشرت إلى عدم تعلق الأمر بالعلوم الطبيعية والمراقبات العلمية بواسطة الآلات.

الآن سأوضح الأمر مع بعض محاولات الاستفادة من العلوم الحديثة بما لم يفكر فيه الغربيون أنفسهم.

الفجر مفهوم دقيق مطاط وهذا من العضلات بنفسه.

فأولاً هناك ظاهرتان ضوئيتان ترافقان الفجر.

الأولى: هي ظاهرة الضوء العمودي المسمى فلكياً (ذنب السرحان) وهو ضوء ينبثق من المشرق على شكل مثلث بزاوية رأسية ضيقة قاعدته في السميت الأعلى وطرفه في الأفق - وهذا يتلاشى بعد دقائق حسب موقع الراصد من الكرة الأرضية - فقد يكون أقل من ثلاث دقائق وقد يستمر عشر دقائق. وهذا يسمى في الشرع الفجر الكاذب، لأنه لن يستمر بل يتلاشى بعد فترة قصيرة، وقد لاحظنا أن قسماً من المخالفين يعتمدون هذا الضوء كاسم للفجر، بينما النصوص الإسلامية المتفق عليها بين السنة والشيعة تقول أن الفجر ليس هذا الضوء وإنما الضوء الثاني ويسمى الفجر الصادق الذي يستمر حتى طلوع الشمس.

الثانية: هي ظاهرة الضوء الأفقي المسمى الضوء المستعرض، وهذا ينمو لينتهي إلى بزوغ مصدره وهو الشمس، وهو يسمى الفجر الصادق.

مشكلة هذا الضوء ينمو تدريجيًا من الصفر، وبدايته لا يمكن الإحساس بها ولا يمكن تقديرها إلا في ظروف عدم التلوث الضوئي حيث لا يرى هذا الضوء مع وجود القمر ولا مع وجود الأضواء الصادرة من المدن والأعمال الإنسانية كحرائق آبار البترول وغيرها، فالمشكلة الخطيرة جدًا هي: متى تكون نقطة الصفر لهذا الضوء؟ وهل هي مع ظهور ذنب السرحان؟ أم هي مع ارتفاع الخط المستعرض لمسافة معينة على الأفق؟ فمتى يصدق مفهوم الفجر بعد تلك النقطة الحرجة؟ هل هو بعد تحقق وجود الضوء ولو بنقطة افتراضية دقيقة جدًا حيث يمكن لبعض البشر مشاهدتها دون غيرهم؟ أم هي ظاهرة كونية يجب التحقق من وجودها بما يعرف بحال التلبس بالمبدأ؟ بمعنى أن الأفق يتلبس بالضوء الواضح للعيان فعليًا ليصدق الوصف بالفجر؟

أغلب الفقهاء قالوا أن المعيار هو العرض الضوئي (المرئي) في حال إنعدام الأضواء الأخرى، وهذا يعني أنه بعد نقطة الصفر بمسافة، ولكن كيف يتحقق ذلك؟ وهنا تتدخل المعايير الإنسانية فبعضهم رأى أن الإحساس بالتغير الضوئي في الأفق هو بداية إعلان صفة الفجر، بينما آخرون رأوا أن الضوء يجب أن يكون ظاهرًا مسفرًا، وهؤلاء اختلفوا في حدود ذلك الإسفار فبعضهم يرى أنه يجب أن يرتفع للسماء بمسافة قد تصل إلى عشر درجات من الأفق، وبعضهم يقول تكفي درجة من الضوء المرئي (الخط الرفيع جدًا)، وهناك تحديدات أخرى أكثر تعقيدًا ونكتفي بهذه الأمثلة.

إن اللجان العلمية المؤلفة في مختلف البلدان حينما انطلقت لتحقيق الفجر إنما انطلقت من وجهة نظر فلكية وليس شرعية وذلك مقبول شرعًا (عندنا على الأقل لأننا نقول بالعرف والاختصاص في تشخيص الموضوعات)، ولكنها لم توحد المعايير فلهذا

هناك من يجزم بأن الفجر الصادق يتحقق بإنخفاض الشمس عن الأفق بحوالي ١٤, ٥ درجة في خط السرطان أو خط الجدي، بينما آخرون يرونها بحدود درجة ١٨ وآخرون قالوا ١٥ - ١٥, ٥ درجة، وليس لنا علاقة بمن يقول بأنها في الدرجة ١٩ وأكثر فهذه الدرجة تكشف عن وجود ذنب السرحان لا الخط المستعرض، مع أن علماء المسلمين في الزمن العباسي قالوا بأن التغيرات كبيرة كلما اتجهنا باتجاه القطب الشمالي وذكروا أوقات الفجر في مدينة بودابست وفي زمن هلاكوا قالوا بأن المشكلة أكبر في موسكو. وهذا صحيح جداً ولكن لم يستطيعوا تحديد الحل إلى يومنا هذا أي أكثر من ١٢٠ سنة وهذا يعني أن المشكلة ليست علمية وإنما في تحديد المواضع.

فإذن يجب توحيد المعايير، وهذا إما إلغاء للاجتهاد أو إلغاء للمذاهب وهو غير عملي فعلياً قبل ظهور الإمام عجل الله في فرجه الشريف، فيجب أن تحقق كل مدينة وفق المعايير التي تراها أو يراها مراجعها الدينيون وما هي الزاوية التي يظهر فيها الفجر على مدار السنة، وليس كما فعلت اللجان العلمية لحد الآن بإيجاد القاسم المشترك بل ينبغي أن يكون على التحقيق يومياً لتوضع البيانات اليومية خلال السنة الشمسية لتعتمد في المعادلات الفلكية لمعرفة الوقت حسابياً.

وتوحيد الزاوية هذا أهم أخطاء اللجان العلمية مع أن كل هذه اللجان يديرها أرقى علماء الفلك وبالتعاون مع الفلكيين العالميين وقد صرحت لجنة مسلمي غرب أمريكا بأنها تتعاون مع ناسا بأرقى المستويات، كما أن الدول الإسلامية تعاونت مع ناسا ومع ملاحظات الفلكيين في البحرية الأمريكية ومع مرصد غريتش للذقة في النتائج.

سألتُ بعض العلماء لماذا أعطيتم الرقم إما مترددًا بين رقمين بدون تعيين الأيام أو بمعدل حسابي؟ والجواب هو للتسهيل على الناس مع أن الناس لا تريد التسهيل بل الدقة العلمية كما يظهر من سلوكهم في هذا الزمان.

لكن هل الشرع يطالب بالدقة العلمية بأعلى مستوياتها كما يرغب أكثر المدلين بآرائهم؟ الشرع يعتبر هذه القضية ظاهرة كونية ومعايير رصدها عرفية لما يتعارف عليه الناس.

سألتُ اللجنة الإيرانية: على أي معيار عرفتم أن الفجر يتحقق بحدود درجة ١٧,٧؟ فقالوا بأننا سألنا أغلب الفقهاء وسألنا علماء الفلك فاستخلصنا أن الحجة في الأمر هو أن بزوغ الضوء من جحره ولو بدرجة واحدة يكفي لصدق تحقق مفهوم الفجر أي مجرد إنبثاق الضوء. وعلى هذا حكمنا، وقد اعتمدت اللجان الليبية والسعودية والماليزية وغرب أمريكا نظرية الإسفار، أي وضوح الخيط الأبيض بحيث لا يقال أن هذا هو الفجر أم لا؟ بل هو الفجر بعينه وهذا يعني أنهم اختاروا ما بعد تحقق مفهوم الفجر بزمن محدد عندهم. ولعل ارتفاع الخيط الأبيض المستعرض في هذه الحالة يكون بين ٥ إلى ١٠ درجات في الأفق. وهذا كله لا علاقة له بالعلوم الطبيعية ولا بالآلات.

نأتي إلى دراسة المدن المقتربة من القطبين وما هي الحلول العلمية فيما إذا لم يستطع الناس المراقبة هناك خصوصًا وأن ظواهر الشفق القطبي وكثرة المدن المضاءة والغيوم العاكسة تمنع أي ملاحظة للفجر هناك.

قلت بتعليقي السابق أنه يستحيل أن نطبق نظرية ثبات درجة ١٨ أو ١٥ على تلك المدن لأن أغلب تلك المدن لا تهبط الشمس فيها أكثر من درجة ١٢ أقصد المدن الواقعة بعد الخط ٥٥ شمالاً أو جنوباً، هذا فضلاً عن عدم غياب الشمس لمدة أيام أو أشهر في بعض المدن.

ولهذا اقترحت أن نقوم ببرنامج محاكات لنعرف ما هي الأسس الفيزيائية لحركة ضوء الفجر ومن ثم نستخرج معياراً بديلاً من أجل تقدير الفجر بأقرب شكل، ومن حسن الصدف وجدت برنامجاً محاكياً يمكنه إعطاء فكرة أولية لما يمكن أن نستفيد منه وهو برنامج سهل الاستعمال أسهل من غيره من أجل تكوين صورة، واسم البرنامج المحاكاتي هو Stellarium.

راقبت أكثر ١٠٠ ساعة لعشرات المدن في الأرض ولساعات الفجر بطريقة التسريع والتبطيء وهذا يعني لاحظت آلاف حالات الفجر في مختلف مدن الأرض وأكثرها مراقبة كان لمدينة لندن والنجم وحيدر آباد ولكن مدن الشمال أخذت الحيز الأكبر مع التغير بين مدينة ومدينة.

وكانت أهم الملاحظات هي أن المعيار لا يجب أن يكون بمقدار ارتفاع الضوء فقط (فهو قد لا يتحقق في بعض البلدان) وإنما بإمتداده باتجاه خط الإستواء لأن الملاحظة أن أي مدينة لها شروق وغروب مهما كان الضوء المستعرض موجوداً على الأفق خلال الليل إلا أن الفروق في إمتداد هذا الضوء باتجاه خط الإستواء وهي مختلفة تماماً كما لاحظت. والملاحظة الثانية هي نفس ملاحظة العلماء حيث أن هذا الإمتداد يختلف

حسب موقع المدينة على الكرة الأرضية وحسب أيام السنة الشمسية وليس هناك فترة زمنية محددة لتترجم إلى زاوية محددة وفق المعادلات الرياضية بين الزمن والموقع والزوايا باستعمال قواعد المثلثات الكروية وغيرها.

وهذا الكشف يمكن أن يساعد في الكثير من المدن المقترية من القطبين كما ينفع في إيجاد حل معياري لكل مناطق الأرض، وهو بنفس الوقت يجب أن يعتمد على معايير الرؤية التي تكلمنا عنها حتى يمكن أن نتج تشخيصًا. وهو لا يمكن أن يكون نافعا إلا إذا تم المطابقة بين البرنامج الافتراضي المحاكاتي وبين الواقع الخارجي على الأرض وهذا يعني تشكيل لجان متعددة في مختلف بقاع الأرض لتطابق النتائج حتى يقال بأن الحكم يمكن الإطمئنان إليه. فمن سيشكل هذه اللجان وأين ستكون؟ وعلى الأغلب أنها تحتاج إلى معسكرات في الصحاري أو سفن في عرض البحار تراقب سنين طويلة للتأكد من الترابط بين ظاهرة ارتفاع ضوء الفجر مع ظاهرة إمتداد نفس الضوء باتجاه خط الإستواء (في القسم الشمالي من الأرض يتابع الضوء جنوبًا وفي القسم الجنوبي شمالاً). ثم من سيمول هذه اللجان؟ ذات التكاليف التي قد تتجاوز مئات الملايين ولو تواضعنا وتبرع العلماء في جهودهم ووقتهم فالتكاليف بعشرات الملايين قطعًا لتوفير وسائل بقاء العلماء أحياء.

وهناك أسئلة كثيرة واجهتها مع نفسي، ومع ذلك عرضت الفكرة على بعض المختصين وهم بدورهم باحثوا مرصد غرينيتش في لندن، والذي يرحب بهكذا مبادرات إلا أن هذه المبادرة تحتاج إلى برنامج مرصود الميزانية وهو غير موجود، والأهم أنه ليس فقط العمل على برامج المحاكاة المتطورة وإنما يحتاج إلى المطابقة مع الواقع وهو

أمر لا يعني الكثيرين من المهتمين والمسؤولين في العالم، ومع ذلك قد أحاول تطوير المقترح لملاحظة أمور أكثر دقة تنتجها برامج المحاكاة شبه الطبيعية للحركة الفلكية وعندها قد تهتم بعض الدول التي يمكنها تمويل هكذا مشاريع وهذا يعتمد على استقرار الشرق الأوسط.

إن كلفة هذه المشاريع عالية جداً وهي ليست متعلقة بالأمن القومي لأي دولة وإنما متعلقة بضبط عبادة المسلمين وهذا أمر لا يهتم به المسلمون أنفسهم فكيف بدول لا تصرف مالاً إلا لفائدة تتعلق إما بالتفوق العلمي المجرد على الأمم الأخرى أو للأمن القومي وهذا ليس علماً مجرداً ولا يتعلق بالأمن القومي والقضايا العسكرية.

ومع ذلك فإن النتائج قد لا تكون مضمونة حيث لا نعرف التغيرات التي يمكن أن تطرأ ويمكن أن لا يقبل بالنتائج كل المسلمين لاختلاف معاييرهم حيث يمكنهم رفض الإعتراف بالنتائج واعتمادها وهذه كارثة حقيقية، ولا يخفى أن المذهبية والحد الطائفي لهما دور كبير في قبول هذه المشاريع فإن المخالفين لنا لا يقبلون إطلاقاً إقرار قضية أوضح من الشمس وهي عدم اعتماد ادعاء الرؤية قبل إمكانية الرؤية ولا قبل استحالتها من باب أولى، فهذا من المحرمات عند العالم السني وعند الحكام حيث أن ٩٠ ٪ من ثبوت الشهور الدينية هو قبل تولد الشهر فلكياً في مناطق تلك البلدان، فهذا تقويم أم القرى كان يقر ثبوت الشهر إذا حصل تولده قبل الغروب بثانية في لندن وفق بيانات مرصد غرينيتش، ويعني أنه لم يتولد أصلاً في بلدهم لتأخر لندن عنهم بثلاث ساعات تقريباً بل إن العراق كان يحكم بالثبوت والهلل يرى صباحاً وهذا عاشرناه وشاهدناه بأعيننا وهو يعني أن الشهر لم ينته أصلاً ليأتي شهر آخر، فهل نطلب من حكام هذا

حالمهم توحيد المعايير والتعاون معنا لحل مشكلة شمال وجنوب الكرة الأرضية بالنسبة
لصلاة الفجر؟ وهل تهمهم الصلاة أصلاً؟

ومع ذلك هناك العشرات من المحاولات الفردية لعلماء الفلك المسلمين سواء
بإخلاص أو لطلب الشهرة، ولا يوجد أي شخص منهم بحث الموضوع من زاوية
منتجة علمياً لأنهم جميعاً يعتمدون على العلوم الغربية التي لا تعطي حلاً لهذه القضايا
فيأخذ هؤلاء العلماء بأفكار سطحية أهمها اقتراح ترك المعايير الإسلامية والإتيان
بمعايير جديدة يعتقدون أنهم يصلحون لله أخطاءه كما يبدو من سلوكهم -والعياذ
بالله-، أو يحاولون إيجاد تعاريف جديدة لا تقبلها اللغة العربية ولا العلم الشرعي ولا
الفلك وإنما هي اختراعات للترقيع لنظريات غير دقيقة وفيها ثغرات كبيرة يراد سد تلك
الثغرات بهذه التعريفات والمعايير المخترعة.

التكليف بالمعسور واختلاف ثبوت هلال الشهر

إن كان هذا الأمر بهذا التعقيد والصعوبة التي وصفت كيف جاز للقرآن أن يطلب منا أن نأكل ونشرب حتى يتبين لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود، فهل كان هذا طلب ما لا يستطيع وهو خلاف اللطف الإلهي في التكليف؟ إن كان هذا الأمر بهذه الصعوبة والتعقيد لماذا لم يفصل القرآن كما فصل في قضايا الإرث على سبيل المثال، ستقول لي أن هناك أموراً أخرى لم يفصل بها القرآن لا تقل أهمية عن تعيين الفجر وجوابي سيكون أن هذا الأمر قد كفتنا مؤنته ما بلغنا عن المعصومين (ع) فأين ما بلغنا عن المعصومين (ع) ما يحاكي التعقيد المطول الذي أوردته؟!

ثم هل ترى أنه من المعقول والمقبول أم أنه هناك خلل ما في مكان ما عندما يختلف مراجع النجف مثلاً في تحديد هلال شهر رمضان وشوال وهم يقطنون نفس البلدة؟ هل ترى أن هذه ظاهرة صحية مردّها إلى اختلاف الفقهاء في المباني الفقهية أم أنها ظاهرة سلبية فرقت ولم تجمع وهو خلاف مقصد الشريعة بلا أدنى شك؟ فالمراد منذ البداية أن الخطاب القرآني كلف بالمستطاع المتيسر ومن حكمته أنه استخدم لفظة "يتبين" ولم يقل حتى تشاهدوا أو تروا وأنت تعلم أن كلمة يتبين أوسع شمولاً من الرؤية والمشاهدة.

تساؤلك حول ذهاب التيسير في محله وجوابه هو: قال الفقهاء بأن تشخيص الموضوعات تابع للمكلف وحسب فهمه وحسب العرف السائد في فهم الألفاظ والمواضيع، وهذا تسهيل ما بعده تسهيل، والتبين هو العلم فلعله يعني أكثر من بزوغ الفجر من الصفر وحتى من جهة عدم رؤيته إلا من قلة بل هو الأمر المشاهد العام، ولهذا يحتاط الفقهاء إلى هبوط الشمس للدرجة ١٥ في منطقنا، والاحتياط هو تبيين حقيقي.

وليس هناك أي تعقيد، إنما التعقيد حينما نريد أن نوحّد الدرجة وأن نجد معايير علمية دقيقة من أجل التخلص. وأنا شخصياً حينما أبعث للمراجع التقويم أبعثه برقمين للصباح، الأول اسميه الفجر والثاني اسميه وقت الصلاة، وهما يعتمدان على الزاويتين ١٨ - ١٥ درجة، ونعمل احتياط قبل الزاوية ١٨ عشر دقائق نسميه الإمساك من أجل التبين في المعرفة والأداء باطمئنان فلا يصح للمرء أن يتجاوز في أكله في شهر رمضان عن الزاوية ١٨ ويفضل الصلاة في الزاوية ١٥ حيث يطمئن إلى دخول الفجر، وكذا يفعل المهندس محمد علي الصائغ* في تقويمه الشهير كل ذلك حتى لا ندخل المكلف في

* يقول المهندس محمد علي الصائغ: حساب وقت الفجر من الناحية الفلكية بحسب انخفاض الشمس تحت الأفق الشرقي بمقدار ١٨ درجة وعلى هذا عامة المؤقتين في هذا الزمان عدا مصر فإنه يحسب على انخفاض ١٩:٣٢ درجة، ومن الناحية الفقهية فإن العمل على العلامات أي مشاهدة الخط الأبيض المستطير الذي يأتي بعد البياض المستطيل، ولما كان هناك اختلاف في تقدير الوقت المصاحب للفجر الصادق منسوباً للدرجات، فقد اختار الشيخ الطوسي ١٨ درجة للوقت الصادق والشيخ البهائي اعتبر هذا هو وقت الفجر الكاذب وأن الفجر الصادق يحين إذا كان انخفاضها ١٥ درجة، لذلك اعتمدنا في تقويم الصائغ على الضابطة التالية: ١٩ درجة للإمساك وهو قريب من التقويم المصري، و١٨ درجة للأذان و١٥ درجة لصلاة الصبح، علماً بأنني أميل إلى تشخيص الخواجة الطوسي للإمساك والأذان والصلاة.

ويتفق الفلكيون على أن الفجر الصادق هو أول البياض المستطير من جهة الشرق وقبل طلوع الشمس، وأن الفجر الكاذب هو البياض المستطيل الذي يرى قبل المستطير واختلّفوا في تقدير زاوية انخفاض الشمس للفجر الصادق فقال الحاجة نصير الدين الطوسي أن هذا البياض المستطير الذي يرى صباحاً يحدث عندما يكون انخفاض الشمس ١٨ درجة تحت الأفق الشرقي وعليه عامة المؤذنين الآن في

مشكلة الأداء خارج التكليف. ولكن الكثير من المؤسسات الخيرية التي تطبع التقاويم ترفض هذا التفسير وتثبت فقط الزاوية ١٨ لأنها توافق التقاويم المعمول بها وتسمى الفجر وقبلها بعشر دقائق تكتب الإمساك وهذا تصرف شخصي من هذه الجمعيات التي تأخذ من المراجع التقويم، فالمسألة محلولة وواضحة عند الفرد إذا راقب بنفسه للفجر بحسب ما يطمئن إليه من علمه بالموضوع وهذا يكفي تمامًا وطلب مساعدة الفقيه له احتمالية التعقيد، والتعقيد هو على الفقيه لأن مساعدته مبنية على مواقف دقيقة جدًا.

وللتنبية، لو قمت ببحث ليس للصباح بل للشروق والغروب بين مختلف مراكز الفلك العالمية لوجدت اختلافًا يسيرًا أو كبيرًا بين الأرقام خصوصًا في مدن كندا والسويد وفنلدا والنرويج وغيرها وهذا ليس بسبب عدم علم هذه المراكز أو بعضها أفضل من بعض، بل السبب هو المعايير وأبسط المعايير مثلاً في المدن القريبة من القطب هو تحديد وسط المدينة فهناك اختلاف في التحديد بحدود عشر كيلو مترات ولعل هذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف في الشروق أربع دقائق، وهذه مشكلة واجهناها فعلاً في تلك المدن فإن المراكز الجغرافية تعطي الإحداثيات لأماكن مختلفة على أنها مركز المدينة وبقية ما تكلمنا عليه من ضوابط لمعرفة ما هو الشروق فبعضهم يقول الشروق ليس أن

المساجد والإذاعات وقال البيروني أنه ١٩ درجة وقال ابن الشاطر أن ٢٠ درجة غلس أي ظلام ١٨ درجة وقت إسفار واختار بعد الإمتحان والإختبار ١٩ درجة للفجر.

وقال الشيخ بهاء الدين العاملي (البهائي) أن ١٨ درجة للفجر الكاذب و١٥ درجة للصادق، وحيث أفنى بعض المراجع بأن من تعدد تناول المفطر بعد أذان الإذاعة (١٨ درجة) يجب عليه القضاء وأنه يستحب التبكير عن هذا الوقت للإمساك والتأخير عنه للصلاة؛ لذلك رتبنا التقويم بالشكل الحالي تلبية للمسألة الشرعية التي تضمن الاحتياط للصلاة بالتأخير، والإمساك للصوم بالتبكير، مراعاة الاحتياط الشرعي.

تشرق الشمس بل أن تصل الحافة العليا للشمس للأفق بينما المفهوم العرفي للشروق هو أن تخرج الشمس المرئية للبشر فيسمى الشروق وهكذا هناك اختلافات في مراكز البحث تعتد على الناس قرارهم، والشرع يسهل على الناس قرارهم بحمد الله.

أما بالنسبة لثبوت الشهر فأنت تعلم بأنه شرعاً الثبوت بالرؤية بالعين المجردة وأخيراً قبل بعض الفقهاء الرؤية بالعين المسلحة أيضاً، والرؤية لنفس المكلف أو يخبر به من قبل ثقات بما يورث العلم وهذا حكم فردي.

وفي كل عصر هناك توافق على نظرية الثبوت عند الشيعة إلا أن تقارب المسافات في الأرض ووجود روايات تدل على حجة ثبوت الهلال في بغداد على أهل خراسان أو في البصرة على أهل بغداد أو في القاهرة والخرطوم على أهل دمشق وبيروت وهي حالات كانت نادرة وقد حتم فقهاؤنا تبعاً للنصوص كما في كتب الشيخ الطوسي على قضاء يوم إذا بلغهم الأمر بالاختلاف حيث شوهد في الخرطوم ولم يشاهد في بغداد بالإضافة إلى أن العيد واحد وليلة القدر واحدة وما شابه ذلك من أدلة، وهذه النظرية أوجدت مشكلة -أصفها بالمزعجة- حيث أن من تمسك بوجود الرؤية المحلية يخالف هذا الاتجاه بيوم في منطقنا وقد يخالف بأربعة أيام بعد خط العرض ٦٠ درجة شمالاً أو جنوباً، لظرف موضوعي حقيقي لأن امكانية الرؤية تتغير حسب الموقع من الأرض. فعلى كل حال فإن بروز نظرية الرؤية العالمية التي كانت موجودة ومن زمن الأئمة عليهم السلام لكن العمل بها صعب والآن أصبحت أسهل شيء، فمثلاً اتباع السيد الخوئي -قدس سره- ينتظرون الرؤية إما في البيرو وتشيلي أو كاليفورنيا وغرب أمريكا

الشمالية شتاءً، ووسط أمريكا الشمالية وغرب أمريكا الجنوبية صيفاً، بينما القائلين بالرؤية المحلية لا يجدون مهرباً من الرؤية في حدود منطقتهم التي اختلفت معايير تقديرها، وفي هذا الزمن هناك قلة ممن يؤمنون بالرؤية المحلية منهم السيد السيستاني - دام ظلّه - وقد أضاف شرطاً صعباً وهو أن الشهر من الشهرة وهو يصحح رواية "إذا رأت عين رآته ألف عين" ف يريد شهوداً بكثرة جداً ولا يكفي في كل قطر عشرين أو ثلاثين فهذه أرقام ليست للشهرة عنده.

يعني هو يريد مع قابلية الرؤية العامة، ويحددها في منطقة المكلف. إلا أن السيد دام ظلّه سهّل القضية على المكلفين وهم يصعبونها، فأولاً نظريته الرؤية المحلية فلماذا ينتظر أهل لندن وأهل أمريكا قرار الرؤية في العراق؟ وهذا من خطاهم وعدم فهمهم وكلمنا ننبه ونصيح لا ينفع فماذا نفعل؟ وثانياً السيد يرى أن حكم الحاكم في الهلال غير نافذ مع أنه أصلاً لا يحكم وإنما يقول بالثبوت عنده وعدم الثبوت فلماذا تطالبه الناس بقرارها ليعتمدوه في القاهرة أو في باريس أو في كندا، فهذا من جهل مقلديه، فإن نظر السيد الخوئي قدس سره المشاهدة العالمية فإذا كنت في البرازيل وشاهدته فأنت متوافق مع نظر الخوئي حتى لو كنت مقلداً للسيد السيستاني، ولكن الكثير من الناس يتوهمون أن هذه المسألة داخلة في التقليد ويتعصبون جداً باعتبار وجود مراعات حكم الفقيه، والواقع أنهم يخالفون حكم الفقيه لأن نظره محلي فكل مجموعة عليهم بأنفسهم ومنطقتهم فلماذا الاختلاف كما في مدن شمال الأرض بثلاثة أيام أو أربعة أيام في العيد فهذا غير سليم ومخالف لفتوى مرجعهم نفسه.

أيعقل أن يقلدوا مرجعًا يقول بالرؤية المحلية ويعتمدون بنفس الوقت على قراره في محل آخر من الأرض؟ إنها أخطاء المطبقين لا أخطاء الفقهاء.

ومع ذلك فعندي أن أمر الاختلاف بين النظريتين مزعج حقًا للعوام بالنسبة لأفراحهم ولقاءاتهم الاجتماعية، ولكن بالنسبة لأداء التكليف ليس فيه أي مشكلة فإن العبادة تؤدي وفق الدليل الشرعي والمقلد إنما جعل أعماله قلادة في رقبة المجتهد.

استخدام علم الهيئة القديم في العصر الحديث

أصبح من كبرأؤنا ونحن في عصر الأقمار الصناعية وإنكشاف العلوم من لا زال يستعمل علم الهيئة القديم في تحديد الرؤية ومن يقسم العالم الحالي جغرافياً إلى عالم قديم وعالم جديد وهو تقسيم المفترض أننا قد تجاوزناه مع هذا التطور الهائل الذي طرأ على العلوم الفلكية؟

نحن نعيب على غيرنا بأنهم خارج نطاق التغطية الحضارية لأنهم إلى يومنا هذا ينكرون كروية الأرض فما بالنا لم نستوعب حتى اللحظة أن شعاع تغطية القمر تتجاوز آلاف الكيلو مترات حتى يأتينا أحد أجلاء فقهاءنا حفظهم الله فيحصر هذا الشعاع في بضعة مئات من الكيلو مترات خلاف كل منطق علمي حتى أننا هنا في كندا عندما يثبت الهلال في مدينة أخرى لا تبعد سوى ٧٠٠-٨٠٠ كيلو يبقى بعض المقلدين على صيامهم أو على فطرهم بحجة أن شعاع الهلال خارج التشخيص الفقهي لمرجع التقليد، وهذا مما لا يمكن تبريره علمياً تحت أي ذريعة سوى اعتماد علم الهيئة القديم الذي أصبح من الأحفورات المنقرضة.

فما هي الضابطة في تحديد المصيب؟ إن كنت تعزوها إلى المباني فقد اختلف الفقهاء في استقصائها وذهب كل برأيه ولكن

ما يهمنا نحن كمقلدين أن المتفق والمجمع عليه كحد أدنى هو
وجوب الرؤية خارجاً ولكن في تحديد الرؤية من سيكون أقرب
للصواب سوى من تتناغم رؤياه مع المعطيات العلمية المعاصرة؟

أولاً: أبداً لا نستعمل علم الهيئة القديم بل نستخدم أحدث المعادلات ونقوم
بتصحيحها والتعليق عليها فإنني شخصياً درست المواريث بطريقة الكسور العشرية ولم
أدرسها بطريقة الكسور الاعتيادية إلا للمقارنة وقد أدخلت بالكومبيوتر في الثمانينات
الإرث بكل المذاهب الإسلامية مع قانوني الأحوال الشخصية العراقي واللبناني. وقد
برمجته أولاً بلغة بيسك التي أتقنتها في أواسط الثمانينات ثم عدلت عنها إلى اللغات
الخيرة لسهولة عملها ودقة حساباتها.

وهكذا قمت ببرمجة التحويلات الفلكية للسنين وما شابه ذلك، فلم نستعمل في
النجف الحساب القديم حتى أن مشايخنا يعتمدون على كتب ليست علماً قديماً جداً
فمثلاً كانوا يستعملون كتاب علم الحساب للشيخ البهائي قدس الله نفسه الزكية وهو
علم متطور سبق الأوربيين في وقته وحاول معالجة المعادلات من الدرجة الثالثة بعد أن
انتهى من الدرجة الثانية وأما في الفلك فإنك لو تتبع ما قام به الشيعة وعلمائهم
لعجبت تماماً فإنهم طرحوا ما هو أدق من علوم الغربيين إلى وقت قريب في الحسابات
حتى أنهم حسبوا محيط الأرض من الشمال إلى الجنوب أقل من محيطها على خط

الاستواء بنفس ما عليه الأمر الآن، وهناك أمور كثيرة لا شك فيها بإبداع أهلِكَ وأجدادك.

فالبيروني والخوارزمي والخواجة الطوسي ومدرسته العظيمة التي خرّجت حتى علماء السنة الفلكيين منهم ويحملون نفس أفكارهم، فإذا رأيت من يقول بأن الأرض مركز الكون أو أنها مسطحة أو قرص دائري فاعلم أنه ليس من أهل الصنعة الحقيقين، فأهلك كانوا يجرون معادلات الهندسة المجسمة وليس المسطحة وكانوا يعرفون بأن الأفلاك يدور بعضها حول بعض، وأن حساباتهم لحركة زحل والمشتري والمريخ والزهرة على أنها تدور حول الشمس وليس حول الأرض وإنما تبدو لنا كذلك لأن الأرض تدور وهذا يعرفه أهلِكَ ولكن بعض الأحيان يتعمدون إضافة كلمات موهمة حتى لا يُتهموا بالزندقة وتثور عليهم ثائرة الحشوية والجهلة ويطالبون بقطع رؤوسهم لأنهم كفروا فقالوا بأن الأرض تدور حول نفسها وحول الأرض، فهذه كتبهم تعرض معادلتهم لحركة واضحة حول الشمس وليس حول الأرض وما يقال بأن الطوسي اخترع نظامًا غير مفهوم للهندسة الفلكية فهو لأنه أراد الإشارة إلى الهندسة المجسمة فقال بالحركات المعقدة، ولا تنسى أن علوم الكمبيوتر كلها مبنية على اللوغاريتمات التي اخترعها العالم الشيعي الرائع البيروني الخوارزمي، فهل رأيت برنامجًا لا يعتمد الخوارزميات البيانية؟ ثم إن نظرية "الصفّر - واحد" الحسائية عرضها علماء الشيعة في أوائل العصر العباسي وقد طبقها إخوان الصفا في رسائلهم على لغة الموسيقى فراجع رسائلهم في الموسيقى، وهذا أبو بكر الخوارزمي العالم الشيعي الفلكي الرياضي الطبيب الأديب الذي حل المعادلات الجبرية من الدرجة الثانية وحاول على الثالثة والرابعة

ولكنه لم يستطع فاحتاج إلى التفاضل والتكامل وعلوم الإحصاء وقواعد البيانات وغير ذلك فأسس العلوم الرياضية على أساسها الحديث وأسس للخوارزميات أسسًا جديدة، وهذا شيخك وعلمُ أهلك الشيخ الخواجة نصير الدين الطوسي - قدس سره - الذي أسس مرصد مراغة على أسس الهندسة المجسمة 3D وأسس أعظم جامعة للعلوم الطبيعية في مدينة مراغة بتبريز ذات المناظر البديعة وكأنها الجنة - حاول الدخول عليها في غوغل ستجد ملامح ما أقول لك - وقد تخرّج على يديه في القرن السابع الهجري - الثالث عشر الميلادي - أعظم علماء الفلك والجغرافية من أسبانيا إلى الصين ومن جنوب الهند إلى الأورال وعاصمتها قازان الشيعية، وقد أسس زيجًا أرضيًا للجغرافيا (أي تحديد المسافات والاتجاهات وزواياها بين المدن وعرض البحار) وكذا زيجًا سماويًا، وقد تتبع أرقامهم في العراق فكانت عجيبة كما لو مسحت بالأقمار الصناعية، وكذا تتبع أرقامهم في تحديد عرض وطول البحر الأحمر والبحر المتوسط فكانت دقيقة أو قريبة جدًا والمشكلة الآن هي عدم معرفة قياسات الإسلاميين فمثلاً الميل الإسلامي لا يعرف له مكافئ متري لأن المتر نشأ في عصر الإنحطاط الإسلامي وضياع كل الأسس والجدور فلم يعرف المسلمون الآن ما هو الميل حتى يتأكدوا مما ذكرته الأزياج التي أسسها علماء الشيعة منذ العهد العباسي (والميل الإسلامي هو = ١٢٨, ١٨٤٧ متر فهو أطول من الميل البريطاني وأقرب للميل البحري ولكنه ليس هو بالضبط)، فقد أسس الشيخ الطوسي أساس الخرائط التي بواسطتها غزى الأوروبيون العالم (لأن حكام المسلمين ينظرون إلى علماء الشيعة وانجازاتهم بطائفية بغیضة فلا يستفيدون منها والاستفادة لغيرهم لأنهم يريدون الاستفادة من العلوم): وأساس الخرائط هو (الزيج)

التي هي جداول في الأبعاد والزوايا والاتجاهات بين أي موقعين على الكرة الأرضية، وهناك انجازات كبرى لأهلك وعلمائك لا تستهين بها فلم يستطع العلم الحديث دحضها أو التقدم عليها، وإنما تقدم فيما لا يستطيع القدماء متابعته أو معرفته بسبب وفرة الآلات وأجهزة الرصد والتقريب الحديثة فإن التقدم حصل هنا مع زيادة تفرع لمعادلاتهم، بل أزيدك علمًا بأن الزيج السماوي للشيخ الطوسي هو المستعمل لحد الآن مع إجراء اضافات له ولا بأس بالتصحيح القيمي الدقيق ولم أسمع بالتصحيح إلا للأجرام البعيدة جدًا أو الحاجات الجديدة في الأبعاد غير المنظورة سابقًا أو غير المكتشفة لأنهم كانوا يستعملون البصر البشري الطبيعي من دون تقريب أو تكبير، فإنهم حينما يرصدون زحل يدرسون حركته وسرعته ويضعون الزوايا والمثلثات الكروية بينه وبين الأرض وبينه وبين الشمس فينتجون أبعادًا بالأميال بينه وبين الأرض ويرصدون ابتعاده وقربه حسب وجوده الحقيقي وغير ذلك، وكله بواسطة الرياضيات وعلم الهندسة والهندسة المجسمة كما هو اليوم، وكانت النتائج قريبة على أقل تقدير إذا لم تكن مضبوطة.

بالمناسبة حسب بحثي وتتبعي العلمي للمقارنة بين العلوم القديمة والعلوم الحديثة وجدت مثلاً أن البابليين حسبوا ربع محيط الأرض مارًا ببابل من الشمال إلى الجنوب بدقة عظيمة وأسسوا على أساسه الذراع والميل ونشروا ذلك بين العالم بل قد يكون السومريون أنفسهم قبل البابليين بخمسة آلاف سنة هم من أسس المقاييس الطولية الدقيقة لحد كآقل ما يمكن مقدارًا بحيث لن يروه هم بالعين المجردة وإنما افترضوها كتقسيمات مفترضة، ونتائجهم دقيقة أفضل من مؤتمر باريس حيث اضطروا إلى أن يغيروا قيمة المتر والكيلو غرام مرتين أو ثلاث ففي أواخر القرن التاسع عشر حيث

اكتشفوا خطأهم في تقدير ربع محيط الأرض من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي مارًا بباريس فلم يكونا ملتفتين إلى أن محيط الأرض طولاً أقصر من محيط الأرض عرضاً وعلى خطأئهم أسسوا المتر، ونشر ذلك في أوائل القرن العشرين وفي أواسط القرن العشرين غيروا تعريف المتر وألغوا المتر البلاتيني والكيلو البلاتيني الذي هو الديسي المكعب من الماء القراح (اللتر من الماء المقطر) المعتمد على أساس تصحيح مؤتمر باريس الثاني أو الثالث للمقاييس لأنهم اكتشفوا أن المسافة تتغير ولا يصح الاعتماد عليها لعوامل كثيرة، فقاموا باحتساب المتر حساباً ثابتاً على أساس عدد الموجات المحددة لضوء معين محدد في حرارة محددة، ليكون هو المقياس الثابت، ولكن المتر الحالي لو قيس به البعد بين القطبين الجغرافيين لا المغناطيسيين لكان في الحساب فضلة ستيمترات ومليمات وهذا لا يصح لأنه أساس التقسيم وعليه أن يكون بلا كسور، بينما الحساب على أساس الذراع لم يكن إلا تآمراً على مستوى سطح البحر لأن حساب القدماء أدق ولا يعرف لحد الآن سبب الدقة ومن أين أتت؟

حتى أن لجنة المأمون لدراسة الموازين والمقاييس وانتاجها الذراع الهاشمي وما شابه ذلك من إنجازات (في القرن التاسع الميلادي ويفترض أن علماء اللجنة من علماء الشيعة لأنهم المقدمون عند المأمون كمعتزلي وقد طرد الآخرين كما هو معروف بقضية المحنة) نصت اللجنة على احتساب محيط الأرض من الشمال للجنوب مارًا ببغداد وأن نتائج المقاييس الطولية كالشبر والذراع والقامة والميل والفرسخ والبريد أو المسافة كانت مطابقة لنتائج البابليين ومطابقة لما عليه الآن من أبعاد حقيقية، بينما في القرن السادس عشر اكتشفت أوروبا أنها بلا موازين ولا مقاييس حقيقية فأقامت الملكة البريطانية

إليزابيث الأولى [التي حَكَمَتْ مِنْ ١٥٥٨ إلى ١٦٠٣ ميلادية] العزم على توحيد المقاييس على أساس النظام البابلي - الروماني، وسمي (النظام البريطاني). ثم جاء بعدهم الفرنسيون بمائة عام تقريبًا ليوجدوا نظامًا جديدًا يقوم على أساس الكسور العشرية والرفع للأس على أساس العشرة لتحريك الأصفار بدل النظام الستيني البابلي المعقد المعمول به في النظام البريطاني والأمريكي الحاليين الذي هو تحريف مزعج للنظام الإسلامي إلا أنه مثله نظام تناقلي، حيث أن الكتلة مشتقة من الطول والوزن والقوة، بخلاف النظام المترى الحديث الذي هو نظام (اشتقاقي) ليكون الوزن والقوة فيها مشتقان من الكتلة التي هي قياس القصور الذاتي للوزن (أي ما يحويه الجسم من مادة). والنظام الاشتقاقي بعيد عن العرف العملي في الزمن الإسلامي بل لعله بعيد لحد الآن من الناحية العملية والسوقية حتى في أوروبا وبعيد عن المعلومات في الزمن القديم لأنه يعتمد على مفهوم القصور الذاتي الذي يشكل أساس الكتلة التي يمكن اشتقاق القوى منها.

والكلام طويل في هذا المجال نملاً به صفحات كثيرة إذا جرننا الكلام إليه ونحن في غنى عنها، إلا الإشارة للموضوع بهذا المقدار.

نعود الآن إلى دراسة مراجعنا للقضايا الفلكية.

فما يبدو لك أنه مبني على علم الهيئة القديم غير صحيح فأنا شخصيًا أبني دراساتي على المنجزات العلمية للجامعات البريطانية وعلى منجزات مرصد غرينيتش وأهم المنجزات التي لم يصل إليها أحد من بقية المراصد هو معادلة البروفيسور برنارد يالوب

لمعايرة الرؤية البصرية للهلال والتي أنتجت سنة ١٩٩٧م مع أنني شخصياً كنت أستمع لمعايير مشابهة ولكنها معقدة قبل أن تطرح معادلة يالوب التي ترجمها عملياً ببرنامج كومبيوتر الدكتور منظور أحمد الباكستاني ببرنامج (Moon Calculator) وجرت عليها تصحيحات من قبلنا وتصحيحات من قبل المجمع الفلكي الأردني وتصحيحات من قبل جامعة شيراز وجامعة أصفهان، وفي نظري أن أهم تصحيح هو ما أجريناه عليها لأننا كنا نراقب مقررات البحرية الأمريكية القائلة بأن رؤية الهلال لا تتم إلا بتحقيق مقدار من الضوء يساوي ١,٦ بالمائة فرأيناه غالبياً وليس دائماً، فصحننا المعادلات عليه وحين ظهرت معادلة يالوب المقننة أجرينا التصحيح على ذلك الأساس المبني على القدرات الإنسانية وليس على الموقع، ولهذا فإن تصحيح "محمد عودة" بعدوله من الحسابات المركزية إلى الحسابات الفلكية السطحية لم تحض بكثير اهتمام لعدم جدواها بنفسها وإنما بالأمور التابعة لغيرها، وأما السيد السيستاني دام ظله فقد أسس مجعاً فلكياً في قم يتبع معادلات البحرية الأمريكية العريقة كما يعتمد عليها المهندس محمد علي الصائغ صاحب التقويم المعروف في الكويت، ومنذ ثلاث سنوات أخذ المركز الفلكي التابع للمرجع يبين الإحداثيات مع التقسيم على أساس معادلة البروفيسور برنارد يالوب لقيمة Q المهمة جداً في تحديد إمكانية الرؤية البصرية بطريقة معيارية حيث يربط معيار يالوب بين فرق الارتفاع الزاوي المركزي للشمس والقمر مع السمك السطحي للهلال.

فلا يوجد أي علاقة بعلم الهيئة القديم الذي عرض مبسطه السيد هبة الدين الشهرستاني رحمه الله.

وهنا يجب بيان ما هي قضية الرؤية المحلية؟ وما هي قضية العالم القديم؟

وهذه لا علاقة لها بهيئة ولا بتقدم ولا بتأخر وإنما هي نظريات فقهية غير مبنية على هيئة قديمة أو حديثة.

الرؤية المحلية هي الرؤية الطبيعية في مكانك وهي التي يألفها العرف، والفقهاء العرفيون يقولون بها، وهي ليست سيئة بل حينما تحدد أوائل الأشهر في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام تجد أنها مبنية على الرؤية المحلية وليس على امكانية الرؤية في الأمريكيتين أو الغرب الأوربي أو الأفريقي فليس في النظرية إلا التعامل مع الواقع البشري.

وهذا لا ينفي النظرية القائلة بالرؤية العالمية، والسبب واضح وهو أن التكليف بالميسور والمستطاع، فلا يمكن أن يكلف الله الناس برؤية الهلال في أماكن لا يصل إليها البشر أصلاً حتى لو كان لها دخل في إثبات الواقع. فهذا تكليف بالمعسور أو المحال حسب فهم بعض الفقهاء.

إذن، القضية قضية فهم فقهي في توجيه الخطاب لمن؟ وما هو المنظور؟

القائلون بالرؤية المحلية لا يحتاجون إلى كلفة زائدة فقد جرت سيرة الأوائل بذلك. وقد نقدوا نظرية أن ثبوت الهلال ظاهرة أرضية وليست محلية بقولهم أن الرؤية بالفعل محلية تماماً وليست أرضية عامة فعلى خط الطول الواحد هناك من يستحيل عليه الرؤية ومن يتعذر عليه الرؤية ومن يتعسر عليه الرؤية ومن يرى بوضوح بنفس الوقت وكذا

الحكم في خط العرض الواحد نفس الأمر، فكيف تكون عالمية؟ وهذا أعظم اشكالاتهم على الإطلاق بالإضافة إلى الفهم العلمي للنصوص.

القائلون بالرؤية العالمية جاءوا بأدلة شرعية على ذلك مثل حكم من ثبت له ثبوت الشهر قبل يوم في القاهرة وهو في بغداد أو في بغداد وهو في خراسان أو في البصرة وهو ببغداد أو الموصل حيث يوجبون اعتبار الثبوت وفق ما ثبت في الشهادة في البلد الآخر.

وهناك أمور لا يمكن تخطيها وهو الأمر بتوحيد العيد وأن ليلة القدر واحدة وهذا يعني أن الشهر ظاهرة أرضية وليس ظاهرة محلية، ودليلهم الفلكي هو أن ظهور الهلال ظاهرة أرضية عامة لأن تكوينه لا يتعلق بموقع الراصد على الأرض وإنما بحركة ثلاثة أجرام هي الشمس والقمر والأرض، وجوابهم على إشكال القائلين بالرؤية المحلية: بأن حكم الرؤية عملياً مختلف على الخط الواحد، فيقولون هذا الصحيح ولكنه ليس من جهة ظاهرة الهلال وإنما من جهة الموانع في الرؤية المحلية، فإن تقوس الكرة الأرضية وحكم الغلاف الجوي وانعكاساته ووجود الموانع التي تحدد الرؤية البصرية على الإنسان ولا تتدخل في تكوين نفس الهلال فهو موجود سواء رآه الراصد أو لم يره كما لو كنت في غرفتك لا ترى القمر، فليس ذلك يعني أن القمر غير موجود، وذلك مشكلة أكبر على من يقول بأن الرؤية كاشفة للواقع وليست موضوعاً للحكم لأنه يعلم بوجود الواقع، ولهذا لا يصح هذا التفكير ولو صح ذلك لقلنا أن من يسكن بين جبلين يمنعان الشروق والغروب فإن حكمه في الصلاة مختلف، فمثلاً، في المناطق التي تشرق فيها الشمس في الخامسة صباحاً وتغرب في السابعة ونصف مساءً، يمكن أن يكون الشروق في ذلك الوادي في العاشرة صباحاً والغروب في الثالثة مساءً وعليه يكون التكليف،

طبعًا سيجيب المعارضون بأن نفس الشروق على الأرض والغروب حاصل في غير تلك الأوقات فلا يصح هذا الحكم، وجوابه عينه فإن نفس وجود الهلال الذي هو مدار الشهر متحقق خارجًا وليس للموقع دخل خصوصًا إذا اعتبرناه على الكرة الأرضية فإن هناك عوامل كثيرة منها زمن الرؤية المتدرج بين خط وخط ومنها تقوس الكرة ومنها إنحراف مدار القمر شمالاً أو جنوباً لأن وجوده ليس على نفس الخط باعتبار ميله في مساره ومنها .. ومنها.. إلخ. فهذه عوامل مؤثرة على الناظر على أصل وجود الهلال. [طبعًا نتكلم عن الهلال المرئي للبشر وليس عن التولد الذي هو ذروة المحاق أو أقصى نقطة في الظلام وهذا ما يعمل به أغلب فلكيي السنة ومنهم تقويم أم القرى وما يعمل به بعض متفقيهم لبنان وذلك لعدم مراعاتهم الموازين الشرعية والعلمية وإنما المهم إرضاء الحكام والشباب].

فالقائل بالرؤية المحلية ليس متخلفًا عن العلم وإنما يعتمد النظر الشرعي من التكليف، ولعل في الواقع أن هذا هو التكليف بالميسور وأما الرؤية العالمية فقد كانت قبل تقارب البلدان هي تكليف بالمعسور قطعًا، والآن أصبحت ميسورة جدًا ولا يختلف في ذلك عاقل، ويحتاج الفقهاء إلى عدة أجيال ليتأكدوا بأن الرؤية المحلية أصبحت غير منطقية لأن الناس تريد توحيد عيدها وليلة قدرها وعلى أقل تقدير للعبادة وإلا فإن الأغلب هو للمناسبات الاجتماعية العامة وهذا موافق لاعتبار الشرع وحدة هذه المناسبات لجميع المسلمين في الأرض. فالرؤية المحلية تخرب ذلك، فإنه في شمال النرويج يجب عليهم انتظار خمسة أيام حتى يرى الهلال في محيطهم.

(ملاحظة: على مذكرته من امتناع مقلدي السيد السيستاني دام ظله من اتباع الرؤية في مسافة أقل من ٨٠٠ كيلو متر وأن شعاع الهلال خارج تحديد مرجعه، فهذا يدل على عدم معرفتهم برأي السيد السيستاني بأن الموضوع محلي ومتروك لهم وتعريفه للرؤية المحلية هو في دائرة نصف قطرها ٨٨٠ كيلو متر، ولهذا فإن شهادة أهل البحرين للنجف لا تؤخذ إلا إذا كانت في أقصى الشمال من البحرين بل قد يعتبر كل البحرين خارج عن قطر هذه الدائرة بالنسبة للنجف، ولا يؤخذ إلا من القطيف بالنسبة للنجف وهكذا عليك التطبيقات. فهؤلاء لا يعرفون الأحكام ويعملون بآرائهم).

وأما بالنسبة للعالم القديم والعالم الحديث:

فهذا قول المرجع السيد محمد سعيد الحكيم حفظه الله، وحسب علمي لم أجد قائلاً غيره.

والسر في ذلك ما يلي: أنه ثبت له أن الرؤية الشرعية أوسع من المحلية بكل تلك الأدلة ولكن في زمن الأئمة عليهم السلام هناك أراضٍ لم تكن مورد الرؤية لتلك الروايات والأحكام التي عليها مدار الدليل فيقتصر على ما كان معروفاً في ذلك الوقت من جهة موضوع الخطاب، لأن المخاطب لا يستطيع الوصول إليه، فما حدث من إكتشاف أبعاد أخرى في المساحات اليابسة على الأرض نشك في دخولها في الخطاب ونشك في دخولها في التكليف أصلاً، وهنا لا يمكن إدخالها علمياً، وهذا ما فهمته من بعض تلاميذه حفظه الله.

وهنا أشبه ما يكون في عرف المحاكم في كل العالم الآن بما يعرف بـ (اختصاص المحكمة واختصاص الحاكم)، فإنه من الدفوعات الشكلية لمضمون النص، وهو طريقة في التفكير الفقهي يسير عليها كل القانونيين تقريباً، ولكننا نرد بأن هذه المسألة لا داعي للشك فيها وفي خطابها فإن تلك الأحكام هي أمثلة على الاتساع والعالمية، وليست هي محددة لموضوع الحكم.

أعتذر للإختصار وأعتذر للفقهاء من تغيير المصطلحات ومحاولة تبسيط الاستنباط لأن الكلام مع غير المختصين لا يجوز أن يكون بنفس أسلوب الاختصاص، وثانياً لا بأس أن نفهم المسألة لا أن نعقد عرضها لتكون علمية لأن نظريتي أن العلم بالتعقل وليس بالتصنع والإغراق بالمصطلحات فيكون العرض عاص على الفهم، بل العلم أن نقرب المسألة إلى الفهم من أجل تفهم وتأمل المعلوم. وعلى كلٍ قد أكون مخطئاً في نظراتي الشخصية ولكنني من دون قصد أترجمها عملياً في بعض الأحيان فأرجو من أساتذتي الفقهاء قبول عذري مقبلاً أعتاب أبوابهم.

تم بحمد الله.

المنار

رمضان المعظم / ١٤٣٥ هـ